

الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحتمية المعالجة

Corruption in arab countries: between the difficulties of reality and the inevitability of treatment

معتوق سامية¹

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

samia.maatouk@univ-oeb.dz

تاريخ الإرسال: 2018/03/01 تاريخ القبول: 2018/05/03 تاريخ النشر: 2019/06/03

Abstract

The research aims to provide a complementary analytical framework for the concepts of corruption, as well as to identify this latter in the Arab countries and efforts to face it, showing some of the perceptions and ideas that could serve as a basis for dialogue and further work in this area. We have used analytical descriptive method, relying on: reality of information, publications, studies, scientific journals and electronic sources of information. As a conclusion, we can say that the treatment of corruption in these countries would be in global methodology aimed at limiting it, and reacting with its causes and components. Corruption is essentially the cruel face of both authority and administration.

Keywords: corruption, rent, corruption perception index, governance.

JEL Classification : K42

ملخص

يسعى هذا البحث إلى تقديم إطار تحليلي متكامل لمفاهيم الفساد، وكذا التعرف على الفساد في الدول العربية وجهود مكافحته مقدما بعض التصورات والأفكار التي يمكن أن تصلح أساسا للحوار ومزيديا للعمل في هذا المجال. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاستناد إلى واقع المعلومات والنشرات والدراسات والدوريات العلمية ومصادر المعلومات الإلكترونية المتوفرة، وقد تم التوصل إلى إن معالجة الفساد في هذه الدول تكون بمنهجية شاملة تستهدف محاصرته والتعامل مع أسبابه ومكوناته. فالفساد أساسا يمثل الوجه البشع لكل من السلطة والإدارة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الريع، مؤشر

مدركات الفساد، الحوكمة.

تصنيف JEL : K42

¹ المؤلف المرسل: معتوق سامية samia.maatouk@univ-oeb.dz

مقدمة

إن سؤال التنمية في الدول العربية أصبح ذو ملحاحية كبيرة في ظل التحولات العميقة التي تعرفها دول العالم وتمرر بها المجتمعات ، بما يحتم التعامل بجدية مع الإمكانيات المتاحة واستثمارها بشكل فعال، وتحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم؛ وبالتالي فإن إشكالية الفساد هنا تطرح نفسها بوصفها عائقا حقيقيا للإجابة على أسئلة التنمية، حيث أنه غذا نظاما موازيا للدولة، أفرغ كل عملية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي من محتواها وأكسبها صفة التنمية الجزئية بدل الشاملة، والتنمية المادية عوض التنمية الإنسانية ، فأضحى الأغلبية تمتلك والأقلية تعيش في فقر وإذلال. وأضحى في أحيان كثيرة عنوان لثورات وتحركات شعبية مختلفة خلال الفترة الماضية. لكنه لم يتحول إلى قضية ذات معالم واضحة واتجاه تصاعدي إلا من بداية الألفية الثالثة إلى غاية عام 2011، وما رافقها من تطورات وضعت الفساد في صلب اهتمام الناس والمنظمات غير الحكومية وحتى الحكومات، وكانت القضية التي تشغل المجتمع العربي ليس وجود قدر ما من الفساد في معاملاتنا اليومية بل حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بطريقة لم يسبق لها مثيل، ولعل ما أفصحت عنه وقائع الفساد خلال السنوات الأخيرة في العديد من الأقطار العربية تؤكد أن الفساد أصبح سمة ملازمة للدولة العربية الحديثة ينبع من مصادر تغذيه باستمرار ، أهمها: الاعتماد المتزايد على الربيع، استدامة النظم السلطوية، التفاوت في توزيع الدخل، ...

تأسيسا على ما سبق، وبالنظر إلى المستويات القياسية للفساد في هذه البلدان، ينطلق هذا البحث من فكرة مؤداها أن الفساد أضيق من أن يعبر عن انحراف أو خلل عرضي أو ظرفي في عمل الأجهزة الحكومية في الدول العربية، حينها لا بد من اعتماد مقاربة تنظر للفساد على أنه أحد أعراض مشاكل أخرى وليس المشكل بحد ذاته، ويترب على اعتماد هذا المنظور أن التحرك والدعوة إلى الإصلاح لا تكون بمعالجة الفساد كأولوية، بل بمعالجة واقع تلك البلدان وتهيئة البيئة المناسبة لمنع نشوء الفساد والوقاية منه كترسيخ قيم الديمقراطية، تبسيط القوانين، ضمان العدالة والشفافية، ...

أولا: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول ظاهرة الفساد في البلدان العربية وطبيعة وملامح هذه الظاهرة والأشكال التي اتخذتها وأبعادها في المنطقة العربية بوصفها متغيرا تابعا، ومدى علاقتها بالاختلالات البنوية الموجودة في هذه البلدان وما تطرحه من نظم وأشكال جديدة في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان أدت إلى تعثر الكثير من الطموحات التي تصبو إليها بوصفها متغيرات مستقلة.

ثانياً فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنه لا تخلو دولة على وجه البسيطة من الفساد سواء كانت تطبق النظم الديمقراطية أم لا، ولا يعد انتشاره قاصراً على الدول العربية بل يصيب العديد من البلدان الأكثر غنى وتحرراً، لكنه أكثر فحاجة في الدول العربية، وفي حالاته الأكثر انتشاراً لا يمثل سوى الوجه البشع للسلطة والإدارة.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى محاولة استجلاء بعض جوانب الفساد في البلدان العربية عن طريق الإجابة على بعض التساؤلات التي يمكن أن تثيرها هذه القضية، نذكر منها:

- ما هي المفاهيم التي أعطيت لظاهرة الفساد والتي تسمح بالتقاط أحسن لمختلف مكونات الظاهرة؟
- ما هي العلاقة بين الاختلالات البنوية وظهور الفساد في الدول العربية؟
- ما أهم التدابير والسياسات الفاعلة التي ينبغي اعتمادها في مواجهة الفساد في البلدان العربية.

رابعاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في خطورة ظاهرة الفساد، حيث أصبحت هذه الظاهرة تأخذ من مقدرات الدول العربية بشكل يؤثر على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقودنا إلى الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، ناهيك عن الفقر والتخلف الناتج عن عدم الاستغلال الأمثل للموارد.

خامساً: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاستناد إلى واقع المعلومات والنشرات والدراسات والدوريات العلمية ومصادر المعلومات الإلكترونية المتوفرة.

سادساً: هيكل البحث

انطلاقاً من ضرورة تحري واقع الفساد في الدول العربية، كان لا بد من التطرق إلى الفساد بشكل عام وفقاً لإطار تمهيدي مبسط وهذا ما تم تناوله من خلال المحور الأول، ولكون أن موضوع الفساد في الدول العربية يشكل الشق الثاني من البحث تم تناوله في المحور الثاني من خلال تسليط الضوء على خصوصية الفساد في هذه الدول، مع بيان مقدار التلازم بين أهم الاختلالات البنوية التي تعانيها وانتشار الفساد، كذلك تناولنا أبعاد هذه الظاهرة، وأهم الآليات الواجب اتخاذها لاستئصالها أو على الأقل الحد من آثارها السلبية.

الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحتمية المعالجة

المحور الأول: الفساد بين تنوع المقاربات وتعدد المفاهيم

تناولت الدراسات العديد من مفاهيم الفساد إيجازاً وتفصيلاً، كما أن بعضها قد عرف الفساد في شكله المجمل. بينما ركز البعض الآخر على نوع معين من أنواع الفساد تحديداً، ومن التعريفات ما هو فقهي ومنها ما هو أخلاقي ومنها ما هو أقرب للمنحى القانوني، وعليه سيتم التطرق لمختلف تعريفات الفساد والتصورات النظرية والفكرية المفسرة لهذه الظاهرة في النقاط التالية:

1. التعريف اللغوي للفساد

لقد جاءت الدلالات اللغوية للفساد في العديد من معاجم اللغة. فالكلمة في اللغة العربية مصدر من الفعل الثلاثي فسد (الفاء والسين والذال كلمة واحدة، فسد الشيء يفسد فساداً وفسوداً وهو فاسد وفسيد)، وجمعها فسدى: كما قيل ساقط وسقطى: قال سيوييه جمعوه جمع هلكى لتقاربها في المعنى.¹ كما نجد في لسان العرب أن الفساد هو نقيض الصلاح، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح.²

أما الفساد في اللغة الإنجليزية هو corruption اشتقت من الفعل اللاتيني Rumper، وتعني كسر شيء ما، قد يكون هذا الشيء المراد كسره هو قاعدة أخلاقية أو اجتماعية أو غالباً ما تكون قاعدة إدارية للحصول على كسب مادي.³

أما الفساد في اللغة الفرنسية فهو corruption مشتق من الفعل corrompre، وبالرجوع إلى قاموس لاروس Larousse نجده يرد بمعنى:⁴

- تغيير للنقاء (altérer la pureté).
- تسبب في تعفن مادة (provoquer la pourrissement d'une substance).
- محاولة رشوة موظف عام (tentative de corruption de fonctionnaire).

2. المقاربات المفسرة لظاهرة الفساد

إن تتبع لفظة الفساد في معاجم اللغة قد أعطى الخطوط العريضة والملامح العامة للظاهرة، غير أن ديناميكية المفهوم وتطور حجمه وتأثره بجملة من المتغيرات والظروف المؤسسة له يدفعنا لضرورة التعمق والاقتراب منه بالتعرض لجملة من التعريفات التقليدية منها والحديثة، وفي هذا السياق نشير إلى أن معظم الدراسات التي اهتمت بموضوع الفساد تتفق على التمييز بين أربعة اتجاهات عامة في تفسير الفساد وهي على النحو التالي:

1.2 الاتجاه الأخلاقي

يركز أنصار هذا الاتجاه على إدانة الفساد باعتباره يمثل مجموعة من الانحرافات الأخلاقية على المعايير والمبادئ التي تحكم أداء الأعمال بهدف تحقيق مصلحة شخصية على حساب المصلحة

العامة، ويكتفي أنصاره بإدانة تلك الأفعال الفاسدة دون محاولة البحث عن حقيقة الفساد والأسباب التي يمكن أن تؤدي إليه في مجتمع معين في فترة تاريخية معينة، ويؤكدون على أن الشراثة وحب المال، وليس العوامل السياسية أو الاقتصادية هي المسؤولة عن انتشار الفساد، كما أنها تمثل الهدف الصحيح الذي ينبغي توجيه الاهتمام إليه عند البدء في أية محاولة لاقتلاع جذور الفساد، وعليه فإن وجهة النظر الأخلاقية في تفسير الفساد تؤكد أن تدني القيم والمبادئ الأخلاقية يمثل المدخل الصحيح للتخلص من أمراض الفساد والوقاية منها.

2.2 الاتجاه القانوني

لقد شاع منذ الستينات استخدام المعنى القانوني للفساد، وذلك بعد أن دفعت الرغبة في تخليص العلوم الاجتماعية من ارتباطاتها القيمية والأخلاقية إلى التخلي عن المعاني الأخلاقية لمفهوم الفساد،⁵ ويتوجه أنصار الاتجاه القانوني في تعريف الفساد إلى أن السلوك السياسي يعتبر فاسداً إذا كان ينتهك بعض القواعد الرسمية أو الضوابط التي يفرضها النظام السياسي على موظفيه العموميين،⁶ ولقد تعرض الاتجاه القانوني في تعريف الفساد لانتقادات، حيث أن السلوك لا يتسم بالفساد في حالة مخالفة القواعد الرسمية للوظيفة فحسب، وإنما أيضاً يعد الامتناع عن تطبيق القانون بهدف تحقيق منفعة ذاتية أو الحيلولة دون تطبيق القانون من قبيل السلوك الفاسد.

3.2 اتجاه الوظيفة العامة

يركز أنصار هذا الاتجاه على الفساد باعتباره إساءة استخدام السلطات العامة المرتبطة بمنصب معين، بهدف تحقيق مصلحة خاصة بغض النظر عن القواعد والمعايير التي تحكم تلك الوظيفة، ويعرف الفساد في إطار هذا الاتجاه بأنه سلوك يحد عن المهام الرسمية لوظيفة عامة بهدف الحصول على منافع خاصة، أو أنه انتهاك للقواعد مقابل ممارسة أتماط معينة من النفوذ التي تحركها اعتبارات خاصة، ومن أمثلة هذا السلوك الرشوة والمحسوبية.⁷ والفساد بهذا المعنى له عدة صور من قبيل تقاضي الرشاوى والعمولات والمحاباة والمحسوبية وبيع المناصب العامة والتوظيف السياسي، وغير ذلك من أشكال استغلال المنصب العام للصالح الخاص.⁸

4.2 اتجاه المصلحة العامة

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الفساد باعتباره سلوكاً ضاراً بالمصلحة العامة ويتضمن تحويل المصلحة العامة لتحقيق منافع ذاتية، ويمكن القول بوجود الفساد إذا قام من يمتلك السلطة، من خلال تلقيه أموالاً أو غيرها من المكافآت غير القانونية بأداء أعمال من شأنها تحقيق النفع لمن قدم هذه المكافآت ومن ثم الإضرار بالجمهير ومصلحتها العامة.

الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحتمية المعالجة

ومن أبرز الصعوبات التي تواجه هذا الاتجاه عمومية المفاهيم التي يعتمد عليها مثل المصلحة العامة أو المشتركة، ففي المجتمعات الصغيرة الحجم مثل جماعات الصيد ربما يكون من الممكن تحديد المصلحة العامة. غير أنه في المجتمعات الحديثة وهي بالغة التعقيد فإن مفهوم المصلحة العامة يصبح واسعاً فضفاضاً ويخضع لتفسيرات وتأويلات متعددة من قبل جماعات المصالح المتنافسة في المجتمع، ولا شك أن ذلك أمر يضيف نوعاً من الغموض على أنماط السلوك التي يمكن إدراجها تحت مفهوم الفساد.⁹

3. مفهوم الفساد

من مراجعة طروحات منظمة الشفافية الدولية، فإن الفساد هو: "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة".¹⁰ أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته، وهنا يكمن التناقض الأول بين الفساد والحكم الراشد باعتباره أن الفساد دالة في ضعف المساءلة. فهذه الأخيرة تتضمن قدرة الموظف العام ونوابه على أن يوضح إلى أي مدى يعمل لخدمة المصلحة العامة، وأن تكون هناك معايير لقياس ذلك.

وهذا ما أكد عليه روبرت كليتجار Robert Klitgaard في كتابه "السيطرة على الفساد" عندما قام بتوضيح مكونات الفساد التي عبر عنها بالصيغة التالية:¹¹

الفساد = احتكار السلطة + حرية تصرف - المساءلة

ونشير هنا أيضاً إلى التعريف الوارد في الكتاب الصادر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد سنة 2006 والمعنون بـ "المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية"، حيث يصف الفساد على أنه كل ما يتصل "بالاكتساب غير المشروع وما ينتج عنه لعنصري القوة في المجتمع: السلطة السياسية والثروة في قطاعات المجتمع".¹²

وعند الحديث عن الفساد والمنصب، لا بد أن تثار ثنائية الثروة والسلطة أو المال والجاه أي بلغتنا المعاصرة المنصب وريع المنصب من أموال أو خدمات تؤسس للفساد، وهو ما أشار إليه ابن خلدون في مقدمته الشهيرة حين أفرد الفصل الخامس والمعنون بـ "الجاه المفيد للمال" للحديث عن أن صاحب الجاه أو السلطة يستفيد بنفذه من صنع ثروته بقوله أن البعض يكتسب من خلال المنصب والنفوذ الإداري في أغلب مراتب جهاز الدولة تسمح لهم بالحصول على المغنم وتكوين الثروات السريعة، ولعل تلك الخصائص لعمليات التراكم المالي وليس الإنتاجي من خلال المناصب

الوظيفية، التي ميزت العديد من الدول النامية، هي التي دفعت بعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو إلى صك مفهوم رأس المال الرمزي ليقابل رأس المال المادي، وما لهذا من دور في إعادة إنتاج الفساد وسد الطريق أمام عمليات التراكم الإنتاجي.¹³

المحور الثاني: ما الذي يميز الفساد العربي: الإشكالات النظرية والمنهجية

ينظر للبلاد العربية عموماً باعتبارها بلاداً فاتماً ركب التنمية الاقتصادية - الاجتماعية ولم يدركها الإصلاح السياسي المؤسسي - الديمقراطي، والتفسير المقترح لهذا الوضع يشير في المقدمة إلى الأثر الحاسم للفساد، وعليه تبدو ممارسة الفساد في ضوء المؤشرات والتقارير الدولية، وكأنها امتياز عالم ثالثي يصيب العرب منه أكثر مما يصيب غيره مما يدعوننا إلى طرح تساؤل جوهري فيفيدنا في تعميق النظرة حول الفساد: هل الفساد ظاهرة تهتم فقط الدول النامية - والتي تنتمي الدول العربية إلى مجموعتها - أو تلك التي تمر بمرحلة انتقالية؟، أم أنه ينطوي على خصوصية معينة في هذه الدول؟

لا بد من التنبيه بداية، أن القول بأن الفساد مشكلة مقصورة على الدول النامية أو تلك التي تمر بمرحلة انتقالية قول يحتاج إلى تقويم، فمثلما قامت فنزويلا بنشر قاموس للفساد من مجلدين بعنوان "قاموس الفساد في فنزويلا 1979"، فإن هناك مؤلفاً فرنسياً قام بتأليف قاموس مماثل لبلده سنة 1991،¹⁴ لذا فإن أي محاولة لوضع حدود جغرافية ضيقة للظواهر المحيطة انطلاقاً من النسيج الجغرافي للعمل الاقتصادي والعمل السياسي أو الثقافي، سيضطرنا لصوغ حدود مزيفة لا تفيد في تشخيص حالة الأمكنة من أجل معالجة آفة الفساد وإيجاد الحلول لمكافحته وتجاوزه.

ولتصحيح هذه الصورة، لا تلبث دراسات اتجاهات الفساد، أن تبرز حقيقة أكيدة، أن عالم الفساد راهنا هو عالم الشركات المتعدية الجنسيات أو العابرة للقوميات، باعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، والقباض على مداخل ومخارج الفساد الأساسية العالمية، ولكن علينا أن ننبه هنا، أن الأمر لا يتعلق باستجابة محلية إزاء عروض الفساد، بقدر ما ينطوي على خصوصية تعترى الممارسات الفاسدة في الدول النامية، حيث تؤكد الوقائع والمعطيات والاستنتاجات أن الفساد يظهر كممارسة اجتماعية، على أوسع نطاق في الدول العربية. فعلى سبيل المثال، الوساطة التي كانت ولا زالت تمارس من العشائر والقبائل العربية، كالوسيلة الأكثر شرعية لتنظيم العلاقات وفض النزاعات. أما المجتمعات الأكثر حداثة، فقد حولت تلك العلاقات العائلية إلى علاقات مؤسسية مرتبطة بمؤسسات حديثة كالأحزاب، الشركات العائلية، شركات التوظيف... ولم يبق منها سوى بعض العلاقات الشخصية أو المتصلة بالعائلات مباشرة، وبالتالي ضعفت المحسوبة والمفاضلة والوساطة.¹⁵

الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحتمية المعالجة

إن تحديد تلك الخصوصية لظواهر الفساد في الأقطار العربية، لا تتناقض مع الإقرار بصوابية المفاهيم التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية، وقد تكون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003 أفضل تعبير عن هذا المفهوم التي تتلاقى حوله الأمم في عالمنا المعاصر، وأبلغ تعبير عن مشكلة تعريف الفساد؛ فالاتفاقية اختارت أن لا تعرف الفساد تعريفاً فلسفياً أو وصفيًا، بل انصرفت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى حالات التي يترجم فيها إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع، ومن ثم قامت بتحريم هذه الممارسات، مثل الرشوة، اختلاس الأموال العامة، الإبتجار بالنفوذ، الإثراء غير المشروع،... وهي جميعها توصيفات تنطبق على جانب كبير من الممارسات في هذه البلاد، لذلك نجد لزاماً التقيد بما توافق المجتمع الدولي ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمفهوم الفساد، لأنها تشكل إطاراً عاماً تسترشد به كافة الدول الأعضاء، وهكذا ينبغي النظر إلى الجهود الإقليمية في هذا المضمار من زاوية التكامل وليس التفاضل في الجهود الدولية.

1. مظاهر الفساد في الدول العربية

في هذا الصدد، فقد تبنت مقارنة اتفاقية الأمم المتحدة في هذا الشأن، وقامت بتحديد الممارسات التي يجب تجريمها باعتبارها فساداً، وما لذلك من إشارة واضحة أنواع الفساد المنتشرة في المنطقة العربية لا تختلف عما هو موجود في باقي مناطق العالم، وإن كانت الأنماط السائدة في هذه المنطقة، بحسب الرأي الغالب تظهر أن الفساد في البلاد العربية له مظهران رئيسيان هما:¹⁶

- فساد النظام السياسي (غياب الديمقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان...)
- فساد الإدارة العامة للموارد (الفساد المالي، وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة...)

فيما يخص انتشارا الفساد السياسي متعلق أساساً بضعف أداء مؤسسات الدولة، وعدم شفافية آليات اتخاذ القرارات في القطاعين العام والخاص، وفي العادة يحدد هذا النوع من الفساد أموالاً ضخمة عبر صفقات كبيرة، ولا تقتصر مخاطره على حجم الأموال المنهوبة فقط، والذي يمتد إلى فعالية النظام السياسي ومؤسسات الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية. وقد ساعد في انتشار هذا النوع من الفساد في البلدان العربية الخلل في منظومة تداول السلطة والاستئثار بها، وقيام النخب الحاكمة ببناء صيغ تحالفية شملت الأحزاب الحاكمة والنخب الاقتصادية والمؤسسات الأمنية بشكل أدى إلى تعطيل العمل الرقابي في كثير من الأحيان، وتحويل الدولة إلى "ملكية خاصة" في بعض الحالات بدليل ما يتكشف الآن من تفاصيل في بلدان الربيع العربي. أما الفساد الإداري والمالي، الذي يمكن التعرف إلى أنماطه من خلال دراسة بعض المؤشرات الدولية في هذا المجال فيتفاوت انتشاره في البلدان العربية، ولكنه يبدو أكثر شيوعاً في البلدان التي يكون فيها متوسط دخل الفرد منخفضاً، حيث تعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي، وهي توجد في أغلب دوائر الدول

الإنتاجية والخدمية، وفي البلاد العربية يقترن انتشار الرشاوى بكل من نوعي الفساد الكبير والفساد الصغير، ولعل أخطر ما في الرشوة من مميزات أنها حازت مشروعية شبه رسمية وحتى في الثقافة الشعبية حازت قدراً من القبول العام وتكاد تصبح واحدة من ملامح البلاد العربية عموماً.¹⁷ ورغم ضخامة حجم الفساد السياسي كما كشفت عنه أحداث الربيع العربي، فإن جهود المكافحة القائمة الآن منصبة في معظمها على الفساد المالي والإداري، باستثناء بعض البلدان العربية التي حدث فيها تغير جذري في النخب الحاكمة، ويعود ذلك إلى سهولة كشف هذا النوع من الفساد، والتعرف على كيفية علاجه نسبياً، لكونه لا يصل في غالب الأحيان إلى النخب المنتفذة في الدولة، ولا تعتبر المبالغ المالية التي يستنزفها هذا الشكل من الفساد ضخمة في العادة، إلا أن انتشاره يقود إلى تكريس ثقافة الفساد وسلوكياته بما يؤثر في المنظومة القيمية للمجتمع، وينعكس على آفاق التنمية الإنسانية بشكل مباشر.¹⁸

2. مسببات الفساد في الدول العربية

ينبغي عند دراسة عوامل انتشار الفساد في الدول العربية طرح الإشكالية، وفق مقارنة شمولية عمادها الاقتصاد ونظام الحكم والثقافة ومنظومة القيم، والتي تتلخص في النقاط التالية:

■ **هيمنة ثقافة الربيع:** من الصعب فهم مظاهر الفساد في البلدان العربية من دون فهم ثقافة الربيع المتفشية، حيث تتميز جميعها، وبدرجات متفاوتة، بالإتكال على مصادر ريع مختلفة، وعلى رأسها تصدير المواد الأولية، وبوجه خاص النفط والغاز والفوسفات وبعض المنتجات الزراعية، إضافة إلى الربوع العقارية وتلك العائدة إلى طرق المواصلات (قناة السويس، مرافق المواصلات الكبرى بما فيها قطاع الإتصالات السلكية أو اللاسلكية، حق مرور أنابيب النفط والغاز...) إضافة إلى المساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين.¹⁹ ليتحول الربيع في النهاية إلى منظومة مؤسسية قائمة بذاتها قادرة على تريع أي عملية اقتصادية استثمارية كانت أم إنتاجية، وتظهر العلاقة بين الربيع والفساد إنطلاقاً من:

✓ **يمنح تدفق الربيع الخارجي للدولة استقلالاً مادياً بحيث يعفيها من الحاجة إلى اكتساب الشرعية من خلال صناديق الاقتراع، وهكذا يقلب القول المأثور (لا ضرائب من دون تمثيل سياسي إلى التمثيل السياسي حيث لا تفرض ضرائب)،²⁰ وهذه العلاقة بين الربيع والضرائب المنخفضة، لا ينبغي أن تثير الدهشة. فالحكومات تجد أن تحصيل إيراداتها من قطاعها النفطية مثلاً أسهل بيروقراطياً وأكثر شعبية سياسياً من تحصيل الضرائب المفروضة على عامة الشعب، وعليه يبرز الفساد هنا، كشكل من أشكال الفساد السياسي حيث يوظف في إطار اللعبة السياسية؛²¹**

الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحمية المعالجة

✓ يتحول الموظف الحكومي إلى فئة تسمى (الريعيين الخالص) (pure rentiers)، يجمع بين صنوف مختلفة من الربيع، مثلاً، السلوك الذي يأخذ شكل السعي إلى الحصول على الربيع بأي ثمن، وبالتالي يكسب الاقتصاد الريعي الأفراد عقلية الهرولة واللهث وراء الربيع، التي تصبح متحكمة بالسلوكيات السياسية والاجتماعية كافة.²²

■ لقد كشفت التجربة التاريخية أن تفشي الفساد وانتشاره في الدول العربية هو التعبير الصارخ عن التناقض بين سيادة القانون والنزعة التسلطية للحاكم العربي؛ فالطبيعة السياسية للفساد تكشفها المعوقات التي تضعها الدولة التسلطية العربية نحو التقدم باتجاه الديمقراطية والمساواة الفعلية أمام القانون. فالدولة العربية التي تهيمن فيها مصلحة الحاكم، أو العائلة أو العشيرة، أو الطائفة، أو الحزب السياسي المهيمن ليست حيادية في شأن الفساد، بل إن الفساد يشكل عاملاً أساسياً فيها، نظراً لكونها لم تعد (أي الدولة) قضية عامة أو الشأن العام أولاً، ولانفصالها عن المجتمع المدني²³.

■ تزداد فرص ممارسة الفساد في المراحل الإنتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، يساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني، ما يوفر بيئة مناسبة للفساديين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل، وهذا ما يلاحظ من انتشار الفساد بعد ثورات "الربيع العربي"، حيث تدل مؤشرات مدركات الفساد للدول العربية قبل وبعد الربيع العربي على معطيات جد مهمة حول تراجع مراتب هذه الدول في هذا المؤشر لا سيما الدول التي عرفت بما يسمى الربيع العربي، كما يبينه الجدول رقم (01).

الجدول 1: تطور مؤشر مدركات الفساد للدول العربية لسنة (2010-2011)

التغير في الترتيب	2011	2010	البلد
↑	5	68	الإمارات العربية المتحدة
↓	-5	72	قطر
↓	-2	45	الأردن
↓	-3	44	السعودية
↓	-5	48	عمان
↑	2	51	البحرين
↑	1	46	الكويت
↓	-5	38	تونس
↔	0	34	المغرب
↔	0	29	الجزائر
↓	-2	29	مصر
↔	0	25	لبنان
↑	3	18	العراق
↓	-2	20	ليبيا
↔	0	16	السودان
↓	-1	21	اليمن
↑	1	26	سوريا
↓	-1	10	الصومال

Source : Transparency International, corruption perceptions index (2010-2011), <http://www.transparency.org/lpi/index.html#cpi>, accédé le : 17/12/2017.

يلاحظ من الجدول أعلاه تراجع معظم الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد (قطر، الأردن، السعودية، عمان، الصومال)، ولا سيما دول الربيع العربي (اليمن، مصر، تونس، ليبيا والمغرب) ، كما ظلت معدلات الفساد بدون تغيير في كل من (الجزائر 29، المغرب 34، لبنان 25، السودان 16)، حيث ظلت معدلات الفساد في هذه البلدان كبيرة ومكاسبها من الشفافية شبه معدومة رغم أنها لا تنتمي إلى شريحة البلدان التي عرفت الربيع العربي.

▪ الفوارق الاجتماعية والتوزيع غير العادل للثروات: حيث أن المتأمل في وضعية الدول العربية يستخلص غياب العدالة في توزيع الثروة بين المناطق الجغرافية للدولة (تركز الخدمات الاجتماعية والمهمة في العواصم والمناطق المحيطة بها)، وبين فئات المجتمع وهذا الغياب هو بمثابة قنابل موقوتة في هذه المجتمعات. فالفساد ينتصب كعامل مساعد لتكريس الاحتقان الاجتماعي؛

الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحتمية المعالجة

لأنه يعتمد آليات غير مشروعة في اكتساب الثروة، وبالتالي تضييع أموال ضخمة على ميزانية الدولة كان يمكن أن تجد طريقها في التعليم والصحة وغيرها.²⁴ وقد طرح تقرير التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر 2016 دليلي الفقر المتعدد الذي يحدد أوجه الحرمان المتداخلة والمتعددة التي تعاني منها الأسر المعيشية في ثلاث مؤشرات أساسية هي التعليم، الصحة والمستوى المعيشي، وقد كشف التقرير الذي شمل 102 بلد نامي عن أن سكان المناطق الريفية أكثر تعرضاً للفقر المتعدد الأبعاد من سكان المناطق الحضرية.

3. خريطة الفساد في الوطن العربي

يعد مؤشر مدركات الفساد من المؤشرات الأكثر شهرة واستخداماً في قياس مستويات الفساد على المستوى الدولي، وهو يغطي حالياً (2016) حوالي 176 دولة، ويمثل هذا المؤشر مقياساً مهجناً من عدد من المقاييس أو المصادر التي تقدمها جهات مختلفة تمت معالجتها وتوحيدها في مؤشر واحد من 1 إلى 100، تعكس درجة الخلو من الفساد للبلد المعني، وكلما إرتفعت الدرجة، كان هذا مؤشراً على خلو البلد من الفساد، وكلما إنخفضت، كان هذا مؤشراً على إرتفاع الفساد.

وفي هذا الصدد، يشير مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية بين العامين 2012 و2016 على معطيات مهمة جداً تسمح بالوقوف على الركود الاقتصادي الذي عرفته المنطقة، ولا سيما الدول التي عرفت ما يسمى بالربيع العربي، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول 2: تطور مؤشر مدركات الفساد للدول العربية²⁵ خلال الفترة
(2017_2012)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	البلد
71	66	70	70	69	68	الإمارات العربية المتحدة
93	61	71	69	68	68	قطر
48	48	53	49	45	48	الأردن
49	46	52	49	46	44	السعودية
44	45	45	45	47	47	عمان
36	43	51	49	48	51	البحرين
39	41	49	44	43	44	الكويت
42	41	38	40	41	41	تونس
40	37	36	39	37	37	المغرب
33	34	36	36	36	34	الجزائر
32	34	36	37	32	32	مصر
28	28	28	27	28	30	لبنان
18	17	16	16	16	18	العراق
17	14	16	18	15	21	ليبيا
16	14	12	11	11	13	السودان
16	14	18	19	18	23	اليمن
14	13	18	20	17	26	سوريا
12	11	15	15	14	/	جنوب السودان
9	10	8	8	8	8	الصومال

Source :Transparency International, corruption perceptions index (2012-2017), <http://www.transparency.org/lpi/index.html#cpi>, accédé le : 11/02/2018.

من خلال الجدول رقم (02) يتضح أن دولتين عربيتين فقط هما الامارات وقطر كانتا ضمن الربع الأول من دول العالم الأقل فساداً، فضلاً عن أنهما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان تجاوزتا قيمة المؤشر لديهما (50) نقطة وكانت قيمة المؤشر لبقية الدول العربية أقل من (50) نقطة في دلالة على ارتفاع مستوى الفساد في تلك الدول، كما جاءت ست دول عربية ضمن الربع الثاني وخمسة دول عربية ضمن الربع الثالث وست دول عربية ضمن الربع الأخير للدول الأكثر فساداً ضمن الترتيب العالمي، كما يوضح الجدول رقم (01) أن عشر (10) دول عربية من مجموع تسع عشرة (19) حلت في النصف الثاني من الترتيب العالمي، وأن الدول التي حلت في الربع

الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحتمية المعالجة

الأخير وهي تمثل حوالي (32%) من مجموع الدول العربية التي شملها المؤشر كلها تعاني من أوضاع سياسية غير مستقرة ونزاعات داخلية مع حركات متطرفة
كما نلاحظ أن أوضاع الدول العربية لم تتغير كثيرا في مؤشر مدركات الفساد، فلو عدنا إلى سنة 2012 سنجد ترتيب الدول العربية لم يتغير كثيرا، وقيمة المؤشر لديها لم يطرأ عليها التغير الملحوظ.

وبتحليل أولي لنتائج مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016 والذي شمل 176 دولة حول العالم نجد أنه يكشف عن مسائل مهمة فيما يخص الفساد الإداري والمالي في الدول العربية كما هو موضح في الجدول رقم (03).

الجدول 3: واقع الفساد المالي والإداري في الدول العربية

المجموعة	عدد الدول في المجموعة	متوسط المؤشر (CPI) في المجموعة	المدى	أدنى مؤشر في المجموعة	أعلى مؤشر في المجموعة
الدول العربية	19	38	57	14	71

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (02)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن متوسط مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية يقدر ب (38)، وهو أقل من المتوسط العالمي (43)، مما يشير إلى ارتفاع معدلات الفساد في هذه المجموعة، ويلاحظ كذلك أن هناك تباينا في مستويات الفساد داخل المجموعة الواحدة والذي يكشف عنه المدى.

وفي دراسة معنونة بـ "الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016" قامت منظمة الشفافية الدولية بإجراء هذه الدراسة بشراكة مع البارومتر الإفريقي (Afro Baromètre) وشركاء مع البارومتر العربي (Arab Baromètre) الذين أجروا مقابلات مع 10797 شخصا بالغا خلال الفترة (سبتمبر 2014 إلى نوفمبر 2015) شملت تسعة (09) دول وهي: الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، فلسطين، السودان، تونس، اليمن تم التوصل إلى النتائج التالية:²⁶

- ازدياد في مستويات الفساد المدرك في المنطقة (61% من المواطنين أفادوا بأن الفساد ازداد خلال 12 شهر الأخيرة)؛
- جهود الحكومات العربية في محاربة الفساد بين (سيئة لحد ما) و(سيئة جدا)، كما أفاد ما بين (58%-91%) من المواطنين في الثمان دول التي تم مسحها؛

- 50 مليون مواطن عربي دفعوا رشوة للحصول على خدمة عامة (77% من اليمينيين دفعوا رشوة، وحوالي 50% في مصر والمغرب وتونس)؛
- الرشوة تقوض مؤسسات العدالة وسيادة القانون، حيث سجلت المحاكم أعلى معدل لدفع الرشوة بين القطاعات المستهدفة والذي بلغ (31%) تليها الشرطة مسجلة (27%)؛
- المواطنون عامل أساسي في التغيير (58% من المواطنين يدركون أنهم عامل أساسي في التغيير والمساعدة في محاربة الفساد، ويفيد الشباب بأنهم أكثر قدرة واستعداد على إحداث التغيير من الأكبر سنا، كما تشعر النساء بأنها قادرة أيضا على المساعدة)؛
- الإبلاغ عن الفساد ورفضه الأكثر فعالية في محاربة الفساد، ولكن آليات الإبلاغ غير آمنة وفعالة (24% من المواطنين يعتقدون أن الإبلاغ عن الفساد ورفض دفع الرشوى هي الأكثر فعالية في إحداث فرق في محاربة الفساد، ولكن تعرض 38% من المبلغين عن الفساد لإجراءات انتقامية. بينما أفاد 26% فقط من المبلغين باتخاذ السلطات المعنية الإجراء اللازم. إن هذه المعطيات لا تدع مجالاً للشك في أن ظاهرة الفساد منتشرة في الدول العربية كافة، وإن تفاوتت في حجمها وعمقها، والحال أن جل بلدان المنطقة تحتل مواقع متدنية في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، وحتى تلك التي حصلت على نقاط مقبولة في هذا السلم، وهي غالبا ما تكون في الدول الأكثر غنى بفضل مواردها النفطية، فإنها لا تخلو من حالات فساد كبرى تطفو على الأحداث من حين لآخر. ذلك أن مؤشر مدركات الفساد شديد الحساسية تجاه الفساد الصغير والمتوسط، نظرا لارتكازه على تصريحات وانطباعات المستجوبين. والحال أنه من المستبعد أن يصرح الراشون والمرتشون الكبار باقتراهم لأفعال الفساد في حال استجوابهم من طرف خبراء وكالات استطلاع الرأي.

4. آثار الفساد على الدول العربية

أدى انتشار ظاهرة الفساد في الدول العربية إلى التأثير بشكل سلبي في مؤشرات التنمية البشرية مما أسهم بتدهورها، إذ يؤثر الفساد في التنمية البشرية من خلال تقليل نسب الإنفاق على أهم ركنين من أركان التنمية البشرية وهما التعليم والصحة. فضلا عن ارتفاع نسب التهرب الضريبي الذي يخلق مشكلات للموازنة العامة في تخصيص الموارد المحدودة أصلا خصوصا في الدول العربية غير النفطية، فضلا عن أن الفساد يخلق عدم المساواة والمنافسة غير العادلة في استخدام مؤسسات الدولة ويقلل الفعالية الاقتصادية، وأوضحت بعض البحوث أن العلاقة قوية بين الفساد ودرجة عدم المساواة في البلد.²⁷ فضلا عن فقدان نسبة كبيرة من أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة

الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحتمية المعالجة

المشروعات التي تخدم المواطنين بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية، وما لذلك من آثار سلبية جداً في الفئات محدودة الدخل، وهذا ما يتضح من خلال جدول (04).

الجدول 4: ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر التنمية البشرية لعام 2016

الدولة	قيمة مؤشر التنمية البشرية	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	مستوى التنمية البشرية
قطر	0.856	33	1	مرتفعة جداً
السعودية	0.847	38	2	مرتفعة جداً
الإمارات	0.840	42	3	مرتفعة جداً
البحرين	0.824	47	4	مرتفعة جداً
الكويت	0.800	51	5	مرتفعة جداً
عمان	0.796	56	6	مرتفعة
لبنان	0.763	65	7	مرتفعة
الجزائر	0.745	83	8	مرتفعة
الأردن	0.741	86	9	مرتفعة
تونس	0.725	97	10	مرتفعة
ليبيا	0.716	102	11	متوسطة
مصر	0.691	111	12	متوسطة
فلسطين	0.684	114	13	متوسطة
العراق	0.649	121	14	متوسطة
المغرب	0.647	123	15	متوسطة
سوريا	0.536	149	16	منخفضة
موريتانيا	0.513	157	17	منخفضة
السودان	0.490	165	18	منخفضة
اليمن	0.482	168	19	منخفضة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2016 تنمية للجميع، نيويورك، 2016، ص 23-24.

يتضح من الجدول أن الدول التي احتلت المراتب المتقدمة في انخفاض نسبة الفساد وهي دول المجموعة الأولى (دول مجلس التعاون الخليجي) هي نفسها التي احتلت مراتب متقدمة في مؤشر التنمية البشرية، كما أن الدول العربية التي احتلت مراتب متأخرة في مؤشر الفساد في إشارة إلى انتشار نسب الفساد فيها احتلت مراتب متأخرة في مؤشر التنمية البشرية وهي سوريا والعراق واليمن في دلالة واضحة على تأثير الفساد في جهود التنمية البشرية، وأن الدول العربية التي تتمتع بمستوى

تنمية مرتفع جدا هي أقلية بالنسبة لمجموع الدول العربية اذ بلغت خمس دول من أصل تسع عشرة دولة.

5. الجهود العربية في مكافحة الفساد

انظمت المنطقة العربية للجهود الدولية لمكافحة الفساد وبقوة ، وبدا ذلك جلياً من خلال مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية²⁸، والتي شكلت هذه المبادرة نقطة تحول رئيسية نحو جهد عربي شامل ومشارك في مكافحة الفساد، وقد جرى تأكيد هذه الإرادة العربية في مكافحة الفساد خلال فعاليات المؤتمر الإقليمي الذي عقد في منطقة البحر الميت (الأردن) بتاريخ 21-23 جانفي 2008، والذي أطلق مشروع دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية، بحضور وزراء عدل ومسؤولين حكوميين، وممثلين رفيعي المستوى من السلطة القضائية والجهات المعنية بمكافحة الفساد من 19 دولة عربية، إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص، وقد كرس هذا المؤتمر التزام الدول العربية بتفعيل جهودها لمكافحة الفساد، فتميزت الدول المشاركة في المؤتمر بإقرارها آلية منسقة لإنشاء شبكة إقليمية تكون بمثابة المنتدى الإقليمي لدعم جهود تطبيق الاتفاقية على المستوى الوطني والإقليمي، وهو ما تم تداوله على هامش الجلسة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف الخاص بالاتفاقية المنعقد في بالي (أندونيسيا) خلال الفترة من 28 جانفي إلى غاية فيفري 2008.²⁹

وقد سبق إطلاق هذا المشروع عدد من الخطوات الهامة، والتي عبرت عن التزام الدول العربية الجاد بتعزيز قدرتها على مكافحة الفساد، ومن أمثلتها:

- توقيع 17 دولة عربية على الاتفاقية الدولية ومصادقة 12 منها عليها.³⁰
- تشكيل فريق الخبراء الحكوميين العرب المعني بالتقييم الذاتي الخاص بالاتفاقية في ديسمبر 2007.³¹
- قيام الكثير من هذه الدول³² بإصدار تشريعات خاصة بمكافحة الفساد وإنشاء هيئات متخصصة لتنفيذها.

والواقع من الأمر أن عملية تطوير أطر فعالة لمكافحة الفساد في المنطقة العربية، بدأت تكتسب زخماً أكبر مؤخراً، حيث أطلقت جامعة الدول العربية عملية تشاورية واسعة من أجل تطوير اتفاقية عربية لمكافحة الفساد، في هذه الأثناء تبقى اتفاقية الأمم المتحدة الأداة القانونية التي تتكامل مع الاتفاقيات الإقليمية والوثيقة الوحيدة متعددة الأطراف القادرة على تقديم حدّ أدنى مشترك لكل دول العالم، وبينها الدول العربية لتطوير مقاربة قانونية متكاملة لمواجهة الفساد.³³

حاولت الدول العربية القيام ببعض الجهود فيما يتعلق بمكافحة الفساد المالي، يمكن إنجازها في:³⁴

الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحتمية المعالجة

- انعقاد مؤتمر وزراء الداخلية العرب في سنة 1987.
- انعقاد مؤتمرات بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية في القاهرة سنة 1999 وخصصت حلقة كاملة من هذا المؤتمر لموضوع الفساد ثم تلاه مؤتمر في بيروت سنة 2002.
- انعقاد بعض المؤتمرات في الجامعة العربية.
- وثيقة الإسكندرية 2004 والتي بلورت رؤية عربية أصيلة حول قضايا الإصلاح وأولوياتها، تضمنت عدة محاور للإصلاح.
- وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح التي تبنتها القمة العربية في تونس 2004.

1.5 المنظمة العربية لمكافحة الفساد

هي مؤسسة مدنية مستقلة غير ربحية، تأسست سنة 2005 إثر مؤتمر عقده مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في الفترة 20-23 سبتمبر 2004 حضره نخبة متقدمة من المفكرين والمثقفين والاقتصاديين وأصحاب المشورة والإعلاميين العرب، جمعهم اهتمامهم بأمر الشفافية ومناهضة الفساد والحكم الصالح في الأقطار العربية، وذلك تعزيزاً للقدرات من أجل تأسيس شبكة عربية متكاملة من مؤسسات متخصصة تعمل على دعم المجتمع الأهلي العربي ومؤسساته المدنية:³⁵

- تهيئة وخلق الوعي والإدراك بأهمية مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين وحماية المصالح العامة والمال العام وتعزيز الحكم الصالح.
- كشف التأثير السيئ للفساد على جميع المجالات.
- توجيه اهتمام الموظفين ومؤسسات المجتمع المدني نحو أهمية تطبيق الشفافية، وأهمية كشف مواقع الفساد ومعالجتها بروح المسؤولية الجماعية.
- تمكين الرقابة والمتابعة وحق الوصول إلى المعلومات.
- تعزيز بناء الحكم الصالح عبر تعزيز الديمقراطية والرقابة والمحاسبة والمشاركة الشعبية والتداول الحر للرأي التي تشكل ضماناً للأداء الجيد للإدارة والتصرف بالمال العام وحمايته والقضاء على المفسدين.

2.5 منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد

تم إنشاء هذه المنظمة رداً على الواقع الأليم الذي سببه تفشي ظاهرة الفساد في العالم العربي وجاءت هذه المبادرة نتيجة الجهود التي قام بها برلمانيون عرب أدركوا الدور الأساسي الذي عليهم القيام به للسيطرة على ظاهرة الفساد وتطوير الإدارة العامة والقضاء ودفع الحكومات للمشاركة في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومن خلال تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة في البرلمانات العربية.

معتوق سامية

ومن الجدير بالذكر أن هذه المنظمة غير حكومية تهدف بشكل أساسي إلى جمع البرلمانين الناشطين بالشأن العام وتقوية قدراتهم في مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية وحكم القانون، وقد تأسست المنظمة في مؤتمر برلماني عقد في بيروت في نوفمبر 2004 وقد تم إنشاء عدة فروع لها في كل من فلسطين، الكويت، الأردن، مصر، المغرب والبحرين، ومن أهداف المنظمة ما يلي:³⁶

- التعاون مع الفروع الإقليمية من أجل إنشاء المعايير الخاصة بتعزيز الشفافية والمحاسبة والحكم الجيد

- تعزيز حكم القانون ومحاسبة مؤسسات الدولة.

- تشجيع البرلمانات على سن التشريعات الهادفة إلى تعزيز الحكم الجيد والشفافية والمساءلة.

- تعزيز التدابير الرامية إلى التعاطي بفعالية مع الفساد وزيادة الوعي العام حول مسألة الفساد.

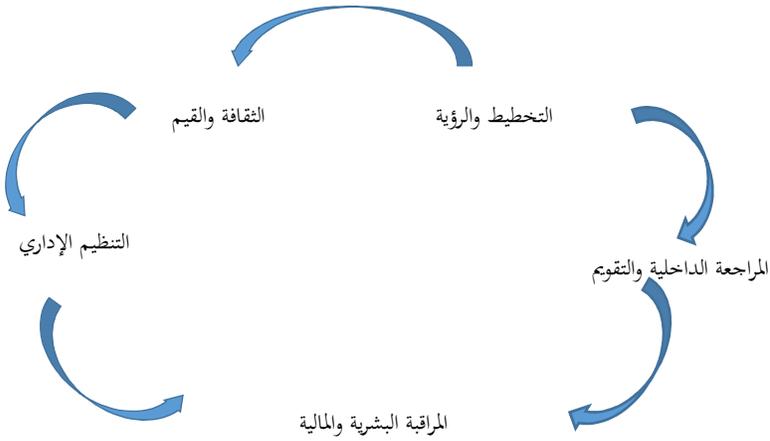
6. بعض عناصر الاستراتيجية الكفيلة بمكافحة الفساد في الدول العربية

انطلاقاً من واقع الفساد الذي تم تشخيصه بناءً على مصادر المعلومات المتاحة التي تؤكد وجود الفساد في البلدان العربية مع اختلاف درجاته من دولة لأخرى، وبغض النظر على حجمه المشار إليه، فإن الثابت الوحيد يبقى وجود الفساد، غير أن الخطوات والإجراءات في مجال مكافحة الاتفاقيات الأممية والإقليمية، والسياسات المستحدثة، مازالت دون مستوى الطموح، مع أنها خطوة في الاتجاه الصحيح، فثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من مختلف المستويات الفاعلة في كافة المجال:

- تعزيز ثقافة التقييم للسياسات العمومية والمشاريع التنموية، وهذا رهين بتوفر إرادة سياسية قوية ورؤية استراتيجية للخروج من دولة الريع إلى دولة الإنتاج من خلال تبني استراتيجية رقابية لهذه السياسات العمومية قوامها التعبئة والتحسيس بخطورة الفساد على الفرد والمجتمع والاقتصاد والتعاون والتنسيق فيما بين الأجهزة في مكافحة الفساد، وهذا لن يتسنى بدون تمتيع كل الأجهزة الرقابية بالسلطة الرقابية والتقييمية اللازمة للقيام بمهامها على أحسن وجه، كما أنها ثقافة التقييم لا تزدهر إلا على مقدار تأصل الديمقراطية.³⁷

الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحتمية المعالجة

الشكل 2: الدورة الفاضلة لحكومة التنمية الاقتصادية الشاملة والفاعلة



المصدر : يحي حركات، "ثالوث الاستبداد والفساد والإرهاب: مساهمة في الاقتصاد السياسي للفساد"، دار المعارف الجديدة، المغرب، 2016، ص480.

▪ أما الجيل الجديد من الحكومة، فيعتمد على المرتكزات الرامية للانتقال من الحكومة إلى الحكومة إلى الحكومة الاقتصادية التي تبني على المسؤولية والمبادرة والإبداع، فضلا عن استعمال التقنيات الحديثة في الإعلام والتواصل، كما هو مبين في الجدول رقم (05).

الجدول 5: من الحكومة إلى الحكومة: الجيل الجديد من التنمية الاستراتيجية والإنسانية

نظام الحكم	الحكومة	الحكومة الإلكترونية
شؤون عمومية، قطاع عام، قطاع خاص	قضية إنسانية	استعمال تقنيات الإعلام والتواصل
عمومي نخبوي	ديمقراطي أفقي	الشفافية
أوامر سلطوية	تفاوضية تشاركية	تفاعلية، تشاركية
المحافظة على الأمن	الخلق، الإبداع، الأداء، الشفافية	الحكومة المعرفية الجيدة

المصدر: محمد حركات، "عوائق الفساد في السياسات العامة - التجربة المغربية"، بحوث ومناقشات التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بعنوان: "الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، لبنان، 2015، ص15.

معتوق سامية

- إن ضعف المؤسسات القضائية، واشتغالها وفق منطق وصاية الدولة، أو مؤسسات الحاكم، جعلها إحدى المؤسسات التي تشرعن للفساد وتقويته، ولذلك فكل إصلاح سياسي يقتضي بالضرورة فصل السلطات الثلاثة: التشريعية، التنفيذية والقضائية، ولكن قبل كل شيء اعتماد القضاء كسلطة منصوص عليها في دستوريا وعلى استقلاليتها، وهي الاستقلالية التي لن تكتمل إلى بالحق في الوصول إلى المعلومة التي يسعى الإعلام إلى تعميمها ونشرها بما يعزز السلوك والثقافة الديمقراطيّين.
- مراجعة شاملة لوحدات الإدارة العامة ومعالجة الاختلالات التي تعاني منها بما يتلاءم من التطورات والتغيرات والدور الجديد للدولة، مع اعتماد سياسة التدوير الوظيفي، كلما كان ذلك ممكنا، خاصة في الجهات التي يمكن أن ترتفع بها معدلات الفساد نتيجة استمرار الموظف وبقائه فيها لمدة طويلة.³⁸
- خلق رأي عام يرفض الفساد دينيا وأخلاقيا، أي تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بوتيرة تدريجية من العائلة والعشيرة إلى الدولة والأمة.

خاتمة

انطلاقا من التحليل أعلاه تم التوصل إلى أنه للتخلص من الفساد أو على الأقل التخفيف من حدته على الدول العربية أن تضع استراتيجيات واضحة ومفصلة ومدروسة بشكل علمي متناسب مع طبيعة المجتمع وتشخص أسباب الفساد في كل دولة وتعمل على وضع سبل العلاج، ولكن هناك أمور يجب أن تحتويها تلك الاستراتيجيات وأهمها:

- انتقال حالات الفساد من الأساليب العشوائية إلى الأساليب المنهجية المدروسة والمنظمة، مما يصعب من مهمة اكتشافها وملاحقتها.
- غالبا ما تجري المبالغة في تحميل الفساد ومكافحته أدوار تفوق الواقع. فالفساد هو نتيجة لواقع الأنظمة العربية التسلطية وليس سببا لطبيعتها، وعلى هذا الأساس، لا يعد الفساد عنصرا مفسدا للوضع الذي ساد خلال العقود الأخيرة في الدول العربية ولا زدهار أشكال التسلط وغياب الديمقراطية والفشل التنموي السياسي والاقتصادي والاجتماعي بقدر ما كان عرض لكل تلك العضلات.
- السعي لتحقيق حكم القانون والحاكمية في الدول العربية يتطلب مركزية الإصلاح السياسي في تفعيل أية مبادرة لمكافحة الفساد. فقرار تبني أية آلية أو إحداث أي تغيير مؤسسي في الدول العربية هو في النهاية قرار سياسي، بغض النظر عن المستوى التنفيذي الذي يتم

ضمنه

الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحتمية المعالجة

- 1 محمد بن مكرم بن منظور، "لسان العرب"، المجلد (3)، دار صادر، بيروت، 1956، ص 335.
- 2 المرجع السابق، ص 335.
- 3 Tina Soreide, «Corruption and Criminal Justice: Bridging Economic and Legal Perspectives», Edward Elgar Publishing, USA, 2016, P3.
- 4 Collectif Larousse , **Dictionnaire Larousse de poche 2013**, Premier Edition, Larousse, Paris, 2012, p 185.
- 5 حمدي عبد الرحمن "الإيدولوجية والتنمية في إفريقيا"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1990، ص 18.
- 6 حنان محمد حسن سالم، "ثقافة الفساد في مصر دراسة مقارنة للدول النامية"، الطبعة الأولى، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2003، ص 22.
- 7 حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص: 19-20.
- 8 جلال عبد الله معوض «الفساد السياسي في الدول النامية»، مجلة دراسات عربية، العدد (04)، السنة الثالثة والعشرون، فيفري 1987، ص 4.
- 9 حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 21-23.
- 10 محمد صادق إسماعيل، "الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2014، ص 17.
- 11 روبرت كليتجار، "السيطرة على الفساد"، ترجمة: علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1994، ص 108.
- 12 عامر الخياط، "مفهوم الفساد"، ورد في سليم وآخرون، "المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية"، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، لبنان، 2006، ص 50.
- 13 محمود عبد الفضيل، "مفهوم الفساد ومعايره"، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص ص: 80-81.
- 14 روبرت كليتجار، "التعاون الدولي لمكافحة الفساد"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد (01)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 3.
- 15 شارل عدوان، "الواسطة بين الشباب والمجتمع"، النزاهة والشفافية والإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 323.
- 16 هاني حلاوة، "الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي"، دار أجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 113.
- 17 إسماعيل ياسين، "أثر الفساد الاقتصادي في السلوك المهني والنمو الاقتصادي"، محور الاقتصادي، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (08)، العدد (01)، 2006، ص ص: 199-200.
- 18 بمجت قربي وآخرون، مرجع سابق، ص 6.
- 19 زناد حافظ، "البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي"، الحلقة النقاشية التي اقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بعنوان: "البنية الاقتصادية في الأقطار العربية واخلاقيات المجتمع"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2009، ص 52.
- 20 يحيى حركات، "ثالث الاستبداد والفساد والإرهاب: مساهمة في الاقتصاد السياسي للفساد"، دار المعارف الجديدة، المغرب، 2016، ص ص: 481-482.

- ²¹ مايكل روس، "نقمة النفط-كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم"، ترجمة: محمد هشام نشواتي، دار الكتب القطرية، قطر، 2014، ص6.
- ²² محمد حليم ليمام، "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، صص: 101-102.
- ²³ يحيى حركات، مرجع سبق ذكره، ص482.
- ²⁴ هشام مكي وآخرون، "سؤال التنمية في الوطن العربي-مداخل عملية ورؤى نقدية-"، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، 2014، ص 187.
- ²⁵ تجدر الإشارة إلى أن فلسطين لم تدرج في المؤشر للسنة الحادية عشر على التوالي لعدم توفر ثلاثة مصادر على الأقل من مصادر المعلومات الرئيسية وعددها ثلاثة عشر مصدر، أضيف لها مؤشر يتعلق بالديموقراطية والحكم للمرة الأولى لتصبح أربعة مصدر بشكل عام.
- ²⁶ منظمة الشفافية الدولية، "دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016 بارومتر الفساد العالمي"،
<http://www.transparency.org/lpi/index.html#cpi>، تاريخ النصف: 2017/12/20.
- ²⁷ عدنان فرحان الجوارين، "الفساد الاقتصادي في الدول العربية للمدة (2004-2014): الأسباب والآثار والمعالجات"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (11)، العدد (41)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2016، ص55.
- ²⁸ تم إطلاق مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية في فيفري 2005 في الأردن تحت رعاية جلالة الملك عبد الله الثاني، وبحضور 18 دولة عربية ممثلة على مستوى رئاسة مجلس الوزراء وبدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP-POGAR)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(OECD).
- ²⁹ وسيم حرب، "قراءة موجزة حول: جهود وأجهزة مكافحة الفساد في الدول العربية"، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2010، ص4.
- ³⁰ الدول العربية التي صادقت على الإتفاقية هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، تونس، الجزائر، جيبوتي، قطر، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.
- ³¹ يشكل فريق الخبراء الحكوميين العرب المعنيين بالتقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نواة التبادل المعرفي على المستوى الإقليمي حول مسائل مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة، وهو يضم حتى تاريخه خبراء من 17دولة عربية.
- ³² هذه الدول كالأردن، اليمن، الجزائر، موريتانيا والمغرب.
- ³³ وسيم حرب، مرجع سابق، صص4،5.
- ³⁴ عز الدين بن تركي، منصف شرقي، "الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته-إشارة لتجارب بعض الدول"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 6-7ماي، 2012، مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص12.
- ³⁵ هشام مكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، صص: 197-198.
- ³⁶ عبيد مصلح، "النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد"، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، فلسطين، 2007، ص 101.
- ³⁷ يحيى حركات، مرجع سبق ذكره، ص499.
- ³⁸ محمد صادق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 161.